

# التجارة

## ١/١٦ التجارة الخارجية

### ١/١/١٦ المقدمة

حققت مؤشرات أداء قطاع التجارة الخارجية خلال خطة التنمية الثامنة تطورات مهمة تجسدت في زيادة إسهاماته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، وتفعيل دوره التنموي في توفير متطلبات المشروعات التنموية من السلع الرأسمالية والوسيطة، وتحويل الميزات النسبية إلى ميزات تنافسية، إضافة إلى توفير احتياجات الأسواق المحلية من السلع الاستهلاكية. ويعزى جانب مهم من تلك التطورات إلى الاستمرار في تعزيز مستوى الانفتاح الاقتصادي، وإلى الارتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط، وما ترتب عليه من تحقيق فوائض جيدة في الميزان التجاري والحساب الجاري بميزان المدفوعات.

تحرص خطة التنمية التاسعة على مواصلة جهود تعزيز دور قطاع التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنوع القاعدة الاقتصادية، وزيادة إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن حرصها على تهيئة البيئة المواتية لتنمية الصادرات غير النفطية، وترشيد الواردات، والعمل على تخفيض العجز في ميزان الخدمات والتحويلات من أجل تحسين أوضاع ميزان المدفوعات. بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والمشروعات المشتركة التي تسهم في تنمية الصادرات الوطنية. علاوة على معالجة التحديات التي يتوقع أن تجابه قطاع التجارة الخارجية.

يتناول هذا الجزء من الفصل الوضع الراهن لقطاع التجارة الخارجية موضحاً التطورات التي شهدتها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، ويُلقى الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

## ٢/١/١٦ الوضع الراهن

### ١/٢/١/١٦ التجارة السلعية

شهدت حركة التجارة السلعية للمملكة تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة، حيث ارتفعت قيمتها بالأسعار الجارية من نحو ٦٥٠,١ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٦٠٧,٢ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ

(٢٠٠٨)، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢٥,٤٪)، ويرجع ذلك من بين عوامل أخرى إلى الزيادة في الأسعار العالمية للنفط، وارتفاع أسعار السلع الغذائية والسلع الوسيطة، وانخفاض أسعار صرف الدولار أمام معظم العملات الرئيسية.

وكمقياس لدرجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، بلغت نسبة حجم التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو (٩١,٤٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، موازنة بنحو (٦٩,٣٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). مما يعكس المستوى المتقدم لاندماج اقتصاد المملكة في الاقتصاد العالمي. كما شهد هيكل الصادرات والواردات تطورات إيجابية تمثلت في زيادة نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات، وانخفاض نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية إلى إجمالي الواردات. ويمكن إبراز أهم التطورات في التجارة السلعية على النحو التالي:

#### □ الصادرات السلعية :

نمت القيمة الإجمالية للصادرات السلعية (بالأسعار الجارية) خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة بمعدل سنوي قدره (٢٥,٦٪)، مرتفعة من ٤٧٢,٤ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ١١٧٥,٥ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وتمثل ما نسبته (٧٣,١٪) من إجمالي التجارة السلعية. تعزى الزيادة في قيمة الصادرات السلعية في المقام الأول إلى الزيادة في قيمة صادرات النفط الناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط حتى شوال ١٤٢٩هـ (أكتوبر ٢٠٠٨)، حيث ارتفعت قيمة صادرات النفط الخام خلال المدة نفسها بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢٨,٥٪) من ٣٤٨,٢ بليون ريال إلى ٩٤٨,٨ بليون ريال، مما أدى إلى ارتفاع مساهمتها النسبية في إجمالي قيمة الصادرات السلعية إلى (٨٠,٧٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) موازنة بنحو (٧٣,٧٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، إلا أن هذه النسب تبرز الحاجة لتكثيف الجهود لتنويع الصادرات، التي تتطلب تنويع القاعدة الاقتصادية. أما قيمة صادرات المنتجات النفطية المكررة، فعلى الرغم من نموها بمعدل سنوي متوسط قدره (١٢,٣٪) خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة من ٦٦ بليون ريال في بداية المدة إلى ١٠٤,٩ بليون ريال في نهايتها، إلا أن مساهمتها النسبية في إجمالي قيمة الصادرات السلعية انخفضت خلال المدة نفسها من (١٤٪) إلى (٨,٩٪)، الجدول (١/١/١٦).

الجدول (١/١/١٦)  
تطور صادرات المملكة السلعية  
خطة التنمية الثامنة (\*)

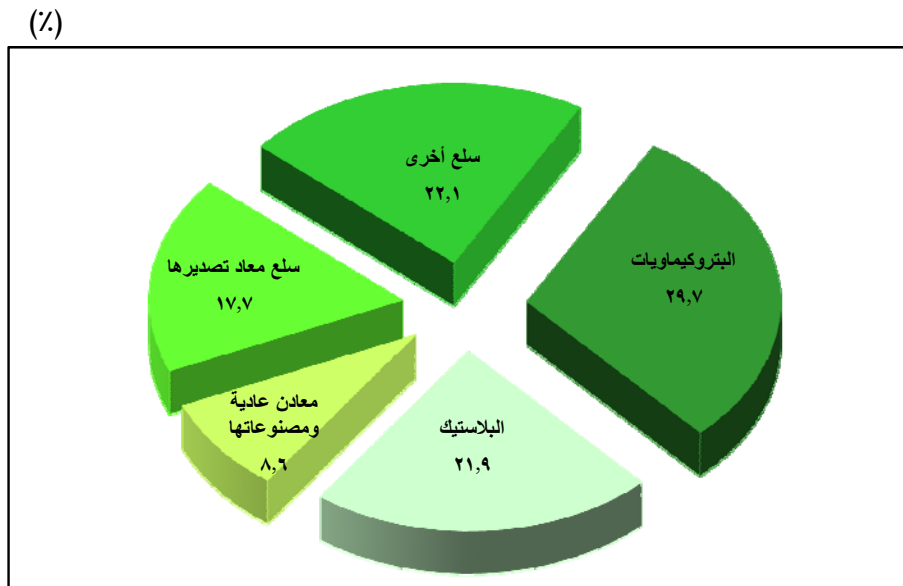
(بليون ريال)

البيان	١٤٢٩/٢٨هـ - (٢٠٠٨)		١٤٢٥/٢٤هـ - (٢٠٠٤)		معدل النمو السنوي المتوسط (%)
	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	
النفط الخام	٣٤٨,٢	٧٣,٧	٩٤٨,٨	٨٠,٧	٢٨,٥
المنتجات النفطية (المكررة)	٦٦,٠	١٤,٠	١٠٤,٩	٨,٩	١٢,٣
الصادرات غير النفطية	٥٨,٢	١٢,٣	١٢١,٨	١٠,٤	٢٠,٣
الإجمالي	٤٧٢,٤	١٠٠	١١٧٥,٥	١٠٠	٢٥,٦

(\*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.  
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أما بالنسبة للصادرات غير النفطية، فقد ارتفعت قيمتها من نحو ٥٨,٢ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٢١,٨ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، إلا أن إسهاماتها النسبية في إجمالي الصادرات تراجعت من (١٢,٣٪) إلى (١٠,٤٪) خلال المدة ذاتها. واستحوذت البتروكيماويات على أكبر حصة من الصادرات السلعية غير النفطية بلغت نسبتها (٢٩,٧٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، تلتها الصادرات من البلاستيك بنسبة (٢١,٩٪)، ثم السلع المعاد تصديرها بنسبة (١٧,٧٪). الشكل (١/١/١٦).

الشكل (١/١/١٦)  
التوزيع النسبي للصادرات غير النفطية حسب البنود الرئيسة  
١٤٢٩/٢٨هـ - (٢٠٠٨)



المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

وفيما يتعلق بتوزيع الصادرات السلعية حسب مجموعات الدول الرئيسية، فقد استأثرت مجموعة الدول الآسيوية (غير العربية أو الإسلامية) بالحصّة الكبرى من إجمالي قيمة الصادرات، إذ بلغت صادرات المملكة إلى هذه المجموعة ما قيمته ٦٠٤,٦ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، تمثل ما نسبته نحو (٥١,٤٪) من إجمالي قيمة صادرات المملكة، مقارنة بنحو ٢١٠,٩ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) وما نسبته نحو (٤٤,٦٪) من إجمالي قيمة الصادرات، أي أنها نمت بمعدل سنوي متوسط قدره (٣٠,١٪). وتلتها في المرتبة الثانية مجموعة دول أمريكا الشمالية، والتي ارتفعت قيمة صادرات المملكة إليها خلال المدة نفسها من ٨٤,٩ بليون ريال في بداية المدة إلى ٢٠٣,٢ بليون ريال في نهايتها، إلا أن حصتها انخفضت بنسبة طفيفة من نحو (١٨٪) إلى نحو (١٧,٣٪). وجاءت مجموعة دول أوروبا الغربية في المرتبة الثالثة وذلك على الرغم من تراجع حصتها خلال المدة نفسها من (١٦,٤٪) إلى (١٠,٦٪). واحتلت دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الرابعة بما قيمته ٨٢,٧ بليون ريال ونسبة تقدر بنحو (٧٪)، الجدول (٢/١/١٦).

الجدول (٢/١/١٦)

صادرات المملكة السلعية حسب مجموعات الدول الرئيسية  
خطة التنمية الثامنة<sup>(\*)</sup>

الصفحة

٢٥٠

(بليون ريال)

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)		١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)		مجموعات الدول
	الحصّة (%)	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	
٢٨,٠	٧,٠٤	٨٢,٧	٦,٥٢	٣٠,٨	دول مجلس التعاون الخليجي
٢٧,٣	٥,٤٤	٦٣,٩	٥,١٤	٢٤,٣	الدول العربية الأخرى
٢١,٨	٤,٦٤	٥٤,٦	٥,٢٥	٢٤,٨	الدول الإسلامية (غير العربية)
٣٠,١	٥١,٤٣	٦٠٤,٦	٤٤,٦٤	٢١٠,٩	الدول الآسيوية (غير العربية أو الإسلامية)
١٩,٤	٢,١١	٢٤,٨	٢,٥٨	١٢,٢	الدول الإفريقية (غير العربية أو الإسلامية)
٢٠,٩	٠,٢٧	٣,٢	٠,٣٢	١,٥	استراليا
٢٤,٤	١٧,٢٩	٢٠٣,٢	١٧,٩٧	٨٤,٩	أمريكا الشمالية
٢٤,٠	١,١١	١٣	١,١٦	٥,٥	أمريكا الجنوبية
١٢,٧	١٠,٦٣	١٢٥	١٦,٣٨	٧٧,٤	أوروبا الغربية
٤١,٤	٠,٠٣	٠,٤	٠,٠٢	٠,١	أوروبا الشرقية
٠,٠	٠,٠١	٠,١	٠,٠٢	٠,١	دول أخرى
٢٥,٦	١٠٠	١١٧٥,٥	١٠٠	٤٧٢,٥	الإجمالي

(\*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

## □ الواردات السلعية :

ارتفعت قيمة الواردات السلعية (بالأسعار الجارية) من ١٧٧,٧ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٤٣١,٧ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره نحو (٢٤,٨٪). وفيما يختص بهيكل الواردات السلعية، فقد شهدت الواردات من السلع الرأسمالية زيادة ملموسة في حصتها من إجمالي الواردات السلعية من (١٧,٥٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى (٢٤,٧٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). كما ارتفعت حصة الواردات من السلع الوسيطة في إجمالي الواردات السلعية خلال المدة نفسها من (٤٤,٢٪) إلى (٤٥,٧٪). وعليه، فقد ارتفعت الحصة الإجمالية للواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة من (٦١,٧٪) إلى (٧٠,٤٪) خلال المدة نفسها، مما يشكل مؤشراً إيجابية، نظراً لأهمية كل من السلع الرأسمالية والوسيطة في تنفيذ المشروعات التنموية. وفي المقابل، شهدت المدة ذاتها تراجعاً في حصة السلع الاستهلاكية من إجمالي الواردات السلعية من (٣٨,٣٪) إلى (٢٩,٦٪)، بسبب التضخم وارتفاع أسعار الواردات، الجدول (٣/١/١٦).

الجدول (٣/١/١٦)  
واردات المملكة السلعية  
خطة التنمية الثامنة (\*)

(بليون ريال)

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)		١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)		البيان
	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	
٣٥,٩	٢٤,٧	١٠٦,٥	١٧,٥	٣١,٢	السلع الرأسمالية
٢٥,٩	٤٥,٧	١٩٧,٢	٤٤,٢	٧٨,٥	السلع الوسيطة
١٧,١	٢٩,٦	١٢٨,٠	٣٨,٣	٦٨,٠	السلع الاستهلاكية
٢٤,٨	١٠٠	٤٣١,٧	١٠٠	١٧٧,٧	الإجمالي

(\*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.  
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

## ٢/٢/١/١٦ التجارة في الخدمات

بلغ حجم التبادل بين المملكة والعالم الخارجي في الخدمات نحو ٣٣٥,٧ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) مقابل نحو ٢٩٥,٦ بليون ريال في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) مسجلاً زيادة قدرها نحو (١٣,٦٪). وترجع هذه الزيادة إلى النمو الكبير في قيمة الواردات من الخدمات والتي نمت بنسبة (١٩٪) من ٢٣٤,٩ بليون ريال إلى ٢٧٩,٦ بليون ريال.

أما صادرات المملكة من الخدمات، فقد شهدت تراجعاً خلال عام ١٤٢٩/٢٨هـ

(٢٠٠٨) موازنة بالعام السابق، بنسبة قدرها (٧,٦٪) من ٦٠,٧ بليون ريال إلى ٥٦,١ بليون ريال. وتشمل تلك الصادرات خدمات النقل والسفر والاتصالات والخدمات الحكومية والخدمات الأخرى. وتشكل الصادرات من الخدمات نسبة متواضعة من إجمالي التبادل التجاري في الخدمات للمملكة حيث بلغت هذه النسبة نحو (١٦,٧٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ — (٢٠٠٨)، مما يؤكد أهمية تحسين أوضاع ميزان الخدمات للمملكة من خلال تسريع نمو القطاعات الخدمية وتنمية صادرات الخدمات، الجدول (٤/١/١٦).

الجدول (٤/١/١٦)

صادرات المملكة و وارداتها من الخدمات

(بليون ريال)

البيان	٢٠٠٧هـ / ١٤٢٨ / ٢٧		٢٠٠٨هـ / ١٤٢٩ / ٢٨		التغير (%)
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	
خدمات النقل	٦,٩	٣٤,٤	٩,٣	٥٨,٤	٦٩,٨
خدمات السفر	٢٢,٤	٧٥,٦	٢٢,٢	٥٦,٧	٢٥,٠-
خدمات الاتصالات	٠,٩	٣,٠	١,٥	٢,٦	١٣,٣-
خدمات التشييد	-	٢٣,٧	-	١٦,٨	٢٩,١-
خدمات التأمين	-	٣,٧	-	٦,٨	٨٣,٨
خدمات مالية	-	٩,٥	-	٥,٧	٤٠,٠-
خدمات حكومية	٠,٩	٦٢,٨	٠,٩	٩٦,٢	٥٣,٢
خدمات أخرى	٢٩,٦	٢٢,٢	٢٢,٢	٣٦,٤	٦٤,٠
الإجمالي	٦٠,٧	٢٣٤,٩	٥٦,١	٢٧٩,٦	١٩,٠

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الصفحة

٢٥٢

### ٣/٢/١/١٦ التجارة البينية

شهدت المبادلات التجارية السلعية البينية بين المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي بعض التطورات خلال خطة التنمية الثامنة، حيث ارتفعت قيمة واردات المملكة السلعية من هذه الدول إلى نحو ١٨,٧ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، موازنة بنحو ٨,٢ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، أي بزيادة بلغ معدلها السنوي المتوسط نحو (٢٢,٧٪). وعلى الرغم من النمو الكبير في قيمة الواردات من دول مجلس التعاون، إلا أن حصتها النسبية لا تزال متواضعة، بالقياس إلى إجمالي واردات المملكة، والتي قدرت بنحو (٤,٣٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) موازنة بنحو (٤,٦٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). وتصدرت الإمارات العربية الدول الخليجية من حيث قيمة واردات المملكة منها والتي بلغت نسبتها (٥٨٪) من إجمالي قيمة واردات المملكة من دول المجلس في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، تلتها بفارق كبير مملكة البحرين بنسبة (٢٣,٧٪).

أما صادرات المملكة (غير النفطية) إلى دول مجلس التعاون الخليجي، فلم تشهد تطوراً يذكر خلال المدة المشار إليها، إذ ارتفعت بنسبة طفيفة إلى نحو (٢٨,٣) بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، من نحو (٢٧,٣) بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، وبلغ معدل نموها السنوي المتوسط خلال المدة نحو (٠,٨٪)، ويعزى هذا المعدل المتواضع إلى التراجع الكبير في قيمة الصادرات إلى مملكة البحرين والتي قدر متوسط معدل انخفاضها السنوي المتوسط خلال المدة نفسها بنحو (-٢٤,٨٪). ولهذا ظلت الأهمية النسبية لصادرات المملكة لدول المجلس متواضعة، حيث شكلت نحو (٢٣,٢٪) من إجمالي صادرات المملكة (غير النفطية) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، موازنة بنحو (٤٦,٩٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، الجدول (٥/١/١٦).

الجدول (٥/١/١٦)

التبادل التجاري بين المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي  
خطة التنمية الثامنة<sup>(\*)</sup>

(مليون ريال)

البيان	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)		١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)		معدل النمو السنوي المتوسط (%)	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الإمارات	١٠٠٤٥	٤٤٥٠	١٢٦١٢	١٠٨١٤	٥,٩	٢٤,٩
قطر	١٥٨٨	٧٠٦	٤٩٣٤	٤٧٨	٣٢,٨	٩,٣-
الكويت	٣٦٨٧	٧٧٠	٤٧٨٥	١١٦٨	٦,٧	١١,٠
البحرين	١١٠٦٢	١٦٩٠	٣٥٤٣	٤٤٢٩	٢٤,٨-	٢٧,٢
عمان	٩٣٣	٦٠٤	٢٣٧٩	١٧٦٣	٢٦,٤	٣٠,٧
الإجمالي	٢٧٣١٥	٨٢٢٠	٢٨٢٥٣	١٨٦٥٢	٠,٨	٢٢,٧

(\* ) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة، ولا تشمل الصادرات النفطية.  
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أما بالنسبة للمبادلات التجارية البينية بين المملكة والدول العربية الأخرى، فقد ارتفعت صادرات المملكة إلى هذه الدول من ٢٤,٣ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٦٣,٩ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، أي بنسبة زيادة قدرها (٢٧,٣٪) في المتوسط سنوياً خلال تلك المدة. وفي المقابل، زادت واردات المملكة منها خلال المدة ذاتها بنسبة (٢٢,٨٪) في المتوسط سنوياً من ٥,٩ بليون ريال إلى ١٣,٤ بليون ريال. وعلى الرغم من تحقيق فائض لصالح المملكة في الميزان التجاري مع الدول العربية، فلا تزال هناك حاجة إلى تكثيف الجهود لتنمية التجارة العربية البينية، في إطار "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى".

## ٤/٢/١/١٦ ميزان المدفوعات

تشير بيانات الجدول (٦/١/١٦) إلى أن ميزان المدفوعات شهد تحسناً ملحوظاً خلال المدة ١٤٢٥/٢٤-١٤٢٩/٢٨ هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، بفضل الزيادة الكبيرة في فائض الميزان التجاري، وذلك على الرغم من الزيادة المطردة في عجز ميزان الخدمات والتحويلات، وتتلخص أهم المؤشرات المستخلصة من هذا الجدول في الآتي:

الجدول (٦/١/١٦)  
تطور أهم بنود ميزان المدفوعات  
خطة التنمية الثامنة (\*)

(بليون ريال)

السنوات البنود	١٤٢٥/٢٤ هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦/٢٥ هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧/٢٦ هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨/٢٧ هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩/٢٨ هـ (٢٠٠٨)
فائض الميزان التجاري (فوب)	٣٠٨,٣	٤٧٢,٦	٥٥٢,٠	٥٦٤,٩	٧٩٥,٠
(%) من الناتج المحلي الإجمالي	٣٢,٨	٤٠,٠	٤١,٣	٣٩,٢	٤٥,٢
فائض الحساب الجاري	١٨٤,٨	٣٣٧,٥	٣٧١,٠	٣٥٠,٠	٥٠٢,٧
(%) من الناتج المحلي الإجمالي	١٩,٧	٢٨,٥	٢٧,٨	٢٤,٣	٢٨,٦
عجز ميزان الخدمات والتحويلات	(١٢٣,٤)	(٧٩,٧)	(١١٨,١)	(١٥١,٠)	(٢٠٦,٠)
نسبة التغير السنوي (%)	-	٣٥,٤	٤٨,٢	٢٧,٩	٣٦,٤

(\*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة، القيم والنسب محسوبة على أساس الأسعار الجارية.  
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

الصفحة

٢٥٤

- بلغ فائض الميزان التجاري نحو ٧٩٥ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨ هـ (٢٠٠٨)، مقابل نحو ٣٠٨,٣ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤ هـ (٢٠٠٤)، بزيادة إجمالية قدرت بنحو (١٥٨٪)، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة نفسها من (٣٢,٨٪) إلى (٤٥,٢٪).
- ارتفع فائض الحساب الجاري من نحو ١٨٤,٨ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤ هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٥٠٢,٧ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨ هـ (٢٠٠٨)، وتبعاً لذلك زادت نسبته إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ذاتها من (١٩,٧٪) إلى (٢٨,٦٪).
- شهدت المدة نفسها زيادة مطردة في عجز ميزان الخدمات والتحويلات، حيث ارتفع من ١٢٣,٤ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤ هـ (٢٠٠٤) إلى ٢٠٦ بلايين ريال في عام ١٤٢٩/٢٨ هـ (٢٠٠٨)، بنسبة زيادة قدرها (٦٧٪) خلال المدة.



## ٥/٢/١/١٦ التطوير المؤسسي والتنظيمي

حقق قطاع التجارة الخارجية إنجازات مهمة على المستوى المؤسسي والتنظيمي خلال خطة التنمية الثامنة، ومن أبرزها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥) مما سيؤدي إلى انفتاح أسواق الدول الأعضاء في المنظمة أمام المنتجات السعودية وفي المقابل انفتاح السوق المحلية أمام منافسة منتجات هذه الدول. كما صدر عدد من القرارات الرامية إلى تنشيط الصادرات ومنها قرار مجلس الوزراء رقم (٥٩) وتاريخ ١٥ صفر ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧) القاضي بالموافقة على إنشاء هيئة حكومية مستقلة باسم "هيئة تنمية الصادرات السعودية" تعنى بتنمية الصادرات السعودية غير النفطية ومن مهماتها: المشاركة في إعداد سياسات الدولة في مجال تنمية الصادرات غير النفطية وتطويرها، وتحسين البيئة التصديرية من خلال وضع البرامج وتقديم الحوافز للمصدرين وحماية الاستثمارات، وتقديم المساعدات الإدارية والفنية والاستشارية والحوافز للمصدرين لتسويق الصادرات، ومساعدة الشركات المحلية في مجال الاستثمارات المشتركة مع الشركات الأجنبية، وربط الاستثمار بالتصدير. وقرار مجلس الوزراء رقم (١١) وتاريخ ١٤٢٩/١/١٩هـ (٢٠٠٨) القاضي بأن تتحمل الدولة نسبة (٥٠٪) من رسوم الموائى، وذلك لمدة (٣) سنوات في إطار جهود خفض معدلات التضخم.

## ٣/١/١٦ القضايا والتحديات

### ١/٣/١/١٦ الأزمة المالية العالمية

شهدت خطة التنمية الثامنة نشوء الأزمة المالية العالمية، خلال الربع الأخير من عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، وما صاحبها من تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي، وتقلص التمويل المصرفي للشركات المستوردة، والتوجه نحو اتخاذ إجراءات وسياسات حمائية كردة فعل لهذه الأزمة. وقد ألقت هذه المستجدات بتداعياتها على التجارة الخارجية للمملكة تمثلت في التراجع النسبي في الأسعار العالمية للنفط، مما أدى إلى تراجع عائدات الصادرات النفطية، وانخفاض فائض إيرادات الميزانية، والتباطؤ المحتمل في تنفيذ مشروعات التوسعات الأفقية والرأسية للأنشطة الأكثر إسهاماً في تنمية الصادرات غير النفطية نتيجة لتراجع الطلب العالمي على المنتجات غير النفطية، بالإضافة إلى إمكانية تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويتطلب التعامل مع التحديات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية بأبعادها المختلفة، تبني سياسات وإجراءات تتسم بالمرونة، مع متابعة تنفيذها وتقويم نتائجها، على ضوء المتغيرات والمستجدات العالمية.

### ٢/٣/١/١٦ الصادرات غير النفطية

بُذلت خلال خطة التنمية الثامنة جهود مكثفة لتشجيع الصادرات غير النفطية وإزالة المعوقات التي تعترض تطويرها، وتقديم مجموعة من الحوافز والتسهيلات التمويلية والائتمانية والتسويقية، وذلك من خلال برنامج الصادرات السعودية الذي يديره "الصندوق السعودي للتنمية" والذي يهدف إلى تمكين المصدرين السعوديين من التغلب على مخاطر استرداد عائدات التصدير، وكذلك من خلال "مركز تنمية الصادرات السعودية"، و "هيئة تنمية الصادرات السعودية".

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت من أجل تنمية الصادرات غير النفطية والمنجزات المتحققة في هذا الشأن، إلا أن هناك حاجة إلى تبني استراتيجية بعيدة المدى لتنمية الصادرات غير النفطية تستهدف التوسع المدروس في إنتاج السلع التصديرية وزيادة قدرتها التنافسية، فضلاً عن تهيئة البيئة المواتية لتنمية الصادرات السعودية غير النفطية خلال مدة الخطة، والاستمرار في تعزيز مهمات كل من: برنامج الصادرات السعودية التابع للصندوق السعودي للتنمية، ومركز تنمية الصادرات السعودية التابع لمجلس الغرف السعودية، وتكثيف جهود الغرف التجارية الصناعية في المجالات المختلفة لتنمية الوعي التصديري ومتابعة المتغيرات والمستجدات بالأسواق الإقليمية والعالمية.

الصفحة

٢٥٦

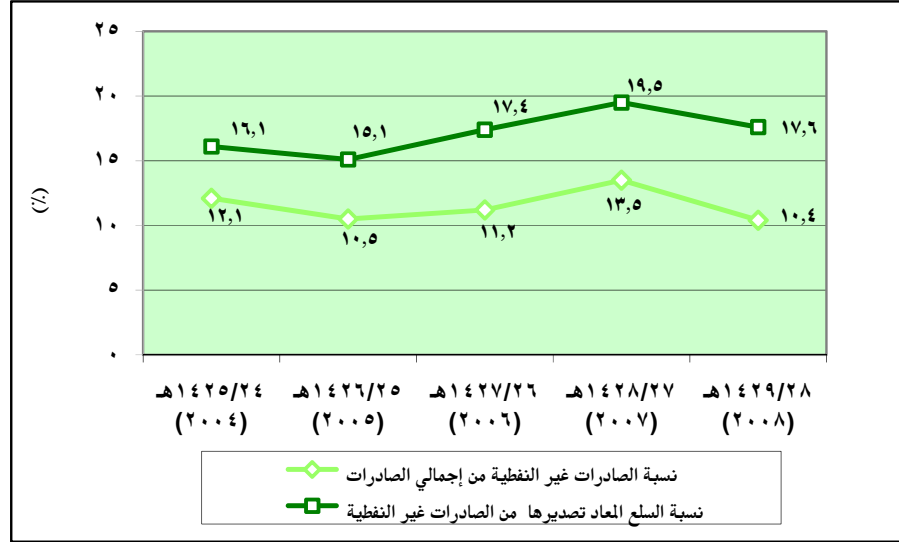
### ٣/٣/١/١٦ المناطق الحرة

تؤكد التجارب العالمية في مجال تنمية الصادرات أهمية دور مناطق التجارة الحرة، في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمشروعات المشتركة للإسهام في تنمية التجارة الخارجية.

وعلى الرغم من توفر مقومات نجاح المناطق الحرة بالمملكة - سواء من حيث المواقع الملائمة أو البنية الأساسية والمرافق والإمكانات المادية والبشرية - إلا أن تأخر إقامة هذه المناطق مازال يشكل أحد المعوقات التي تعترض تنمية الصادرات غير النفطية، لأهميتها في زيادة الإسهام النسبي لأنشطة إعادة التصدير في الصادرات غير النفطية، حيث قدر إسهام هذه الأنشطة بنحو (١٧,٦٪) من قيمة الصادرات غير النفطية في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، الشكل (٢/١/١٦).

الشكل (٢/١/١٦)

الصادرات غير النفطية والسلع المعاد تصديرها  
خطة التنمية الثامنة (\*)



(\*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

وتتطلب معالجة هذه القضية، دعم جهود إقامة مناطق التجارة الحرة، على أن يراعى توفر الموقع الجغرافي المتميز، والتجهيزات الأساسية الملائمة، مع توفير الحوافز والتسهيلات المادية والتنظيمية، مما يهيئ الفرصة لإعطاء "دفعة قوية" لأنشطة الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير على وجه الخصوص.

### ٤/٣/١/١٦ ميزان الخدمات والتحويلات

يعزى عجز ميزان الخدمات والتحويلات لتنامي الواردات الخدمية، والزيادة المطردة في التحويلات الخاصة للخارج دون أن يقابل ذلك نمو مواز في الصادرات الخدمية أو عوائد الاستثمار.

ويتطلب تقليص عجز ميزان الخدمات والتحويلات، تحفيز إنشاء شركات وطنية ومشاركة لتقوم بمهمة توفير خدمات الشحن والتأمين للقطاعين الحكومي والخاص، وإتاحة المزيد من القنوات والفرص الاستثمارية الملائمة للوافدين، وتشجيع المصارف التجارية على توفير القنوات الادخارية الملائمة لهم.

## ٥/٣/١/١٦ القدرة التنافسية للصادرات الوطنية

يتطلب تنشيط الصادرات الوطنية توفر قواعد معلومات متخصصة لتلبية احتياجات المصدرين من البيانات على الصعيدين الإقليمي والعالمي مثل: الاحتياجات الرئيسية للأسواق الخارجية من المنتجات المزمع تصديرها، وحجم الطلب عليها ومعدل نموه، والقنوات التسويقية الملائمة لتصريف المنتجات، والمستوردين الرئيسيين، والمنتجات والسلع المنافسة ومستويات أسعارها، ومتطلبات أسواق التصدير الرئيسية من حيث المواصفات الفنية والتغليف، ووسائل تحسين المقدرة التنافسية، وكيفية الحصول على المعونات الفنية، وأهم المتغيرات والمستجدات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وطريقة التعامل معها. على أن يراعي في إنشاء قواعد المعلومات أحدث النظم العالمية المعروفة بـ "نظم التنافسية الذكية للأعمال" وذلك لتنمية الصادرات غير النفطية، فضلاً عن تفعيل إجراءات ترشيد الواردات وحماية المنتجات الوطنية من المنافسة غير المتكافئة من بعض السلع المستوردة.

وفي هذا الإطار، يشير حصر الصادرات غير النفطية ذات القدرة التنافسية العالية، الجدول (٧/١/١٦)، إلى مجموعة السلع ذات القدرة التنافسية العالية بالمملكة، وهي التي يزيد معدل نموها السنوي المتوسط عن (٢٥٪)، أما المجموعة الثانية فتضم سلعاً مؤهلة لتحقيق المزيد من التميز في ظل سياسات وبرامج فاعلة لتنميتها والترويج لها في الأسواق العالمية، ويتراوح نموها السنوي المتوسط بين (٨٪) و (٢٤,٩٪).  
وتفيد مثل هذه البيانات في ترشيد قرارات المصدرين والمنتجين، وفي إعداد الدراسات والبحوث والخطط التسويقية والتصديرية، لتحسين القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية.

الصفحة  
٢٥٨

## ٤/١/١٦ استراتيجية التنمية

### ١/٤/١/١٦ الرؤية المستقبلية

تقليل الاعتماد على صادرات النفط الخام، وترشيد الواردات، وتحسين القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية (غير النفطية) بالأسواق المحلية والخارجية، إضافة إلى تنمية قطاع الخدمات، وتوفير فرص استثمارية مجزية لاستقطاب مدخرات الوافدين لتقليل العجز المستمر في ميزان الخدمات والتحويلات، فضلاً عن الاستفادة القصوى من التكامل الاقتصادي الخليجي والعربي لرفع الأهمية النسبية للتجارة البينية.

الجدول (٧/١/١٦)  
الصادرات غير النفطية ذات المقدرة التنافسية  
٢٤/١٤٢٥-٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٧) (\*)

المجموعة الثانية متوسط معدل النمو أقل من (٢٥٪)			المجموعة الأولى متوسط معدل النمو أكثر من (٢٥٪)		
معدل النمو السنوي المتوسط (٪)	وصف السلعة	الرمز	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)	وصف السلعة	الرمز
٢٤,٨	المنتجات النفطية المكررة	٣٣٤	١١٤,٥	غاز طبيعي	٣٤٣
٢٤,٦	مستحضرات حبوب أو دقيق (نشاء)	٠٤٨	٦٤,٣	منتجات كيميائية متنوعة	٥٩٨
٢٢,٨	النحاس	٦٨٢	٦٠,٥	المواد البلاستيكية الأساسية	٥٧٥
٢٢,٨	المواد الكيماوية غير العضوية	٥٢٢	٥٨,٤	معدات توزيع الكهرباء	٧٧٣
٢٢,٠	الجلود والمنتجات الجلدية	٦١١	٥٧,٥	وسائل نقل غير مستخدمة للنقل العام	٧٨١
٢٠,٧	مواد بلاستيكية متنوعة	٨٩٣	٥٣,٩	شاحنات ومركبات خاصة	٧٨٢
١٩,٩	اللحوم ومنتجاتها	٠١٢	٥٠,١	الألبان والمواشير والخراطيم البلاستيكية	٥٨١
١٩,٢	معدات تدفئة وتبريد	٧٤١	٤٨,٣	الورق وألواح الورق (المقوى)	٦٤١
١٩,١	دهانات ومشتقاتها	٥٣٣	٤٥,٣	معدات الهندسة المدنية	٧٢٣
١٨,٦	مجوهرات ومواد ثمينة	٨٩٧	٤٤,٧	الأدوية (تشمل الأدوية البيطرية)	٥٤٢
١٨,٥	منتجات ورقية	٦٤٢	٤٣,٩	البولي ستائر والبولي كاربوننتس وغيرها	٥٧٤
١٧,٤	بوليمرات كلوريد الفينيل	٥٧٣	٤٢,٤	جنبه وقشدة (طازجة ومجففة)	٠٢٤
١٦,٩	الألبان ومنتجاتها	٠٢٢	٤٠,٩	أحماض الكربوكسيلك ومشتقاتها	٥١٣
١٦,٥	هيدروكربونات ومشتقاتها	٥١١	٣٦,٥	هياكل من الحديد والصلب والألمونيوم	٦٩١
١٥,٩	منتجات صلب متنوعة	٦٧٣	٣٥,٩	المشروبات (غير الكحولية)	١١١
١٥,٥	الصابون والمنظفات ومستحضرات التجميل	٥٥٤	٣٣,١	بوليمرات الإيثيلين في أشكالها الأولية	٥٧١
١٤,٢	معدات تخزين ونقل معدنية	٦٩٢	٣٢,٥	الأثاث والمفارش	٨٢١
١١,٧	عصائر فواكه وخضروات	٠٥٩	٢٨,٧	الجير والأسمنت ومواد البناء الجاهزة	٦٦١
٩,٦	الزجاج	٦٦٤	٢٦,٧	قضبان وزوايا ومقاطع حديد وصب	٦٧٦
٩,٢	قطع غيار لمعدات النقل	٧٨٤	٢٦,٧	الأسمدة	٥٦٢
٨,٧	الألمونيوم	٨٦٤	٢٦,١	الألبان والمواشير الحديدية	٦٧٩
٨,٦	أغطية أرضية (موكيت)	٦٥٩	٢٥,٦	الدهون والزيوت النباتية	٤٢١
			٢٥,٣	منتجات المعادن الأساسية	٦٩٩
			٢٥,١	العطور ومستحضرات التجميل	٥٥٣

(\*) تم احتساب معدلات النمو السنوي المتوسط خلال المدة ٢٤/١٤٢٥-٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، مع ترتيب السلع تنازلياً حسب معدل النمو السنوي المتوسط.  
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

## ٢/٤/١/١٦ الأهداف العامة

- تنمية الصادرات الوطنية (غير النفطية)، وتعزيز قدراتها التنافسية.
- ترشيد الواردات لتقليل فرص تدفق السلع المغشوشة والمقلدة، وتعزيز الدور التنموي للواردات بتوفير السلع الوسيطة والرأسمالية.
- تقليل العجز المزمّن في ميزان الخدمات والتحويلات لتحسين أوضاع ميزان المدفوعات، وتعزيز الاحتياطيات الخارجية للمملكة.
- رفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية والخاصة المعنية بتنمية الصادرات والترويج لها ورفع مستواها.

## ٣/٤/١/١٦ السياسات

- التعامل بكفاءة ومرونة مع تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتأثيرها على عائدات المملكة من الصادرات النفطية وغير النفطية.
- زيادة فاعلية برامج تنمية الصادرات غير النفطية والترويج لها في الأسواق العالمية.
- تكثيف الخدمات الاستشارية في المجالات الفنية والإدارية والتسويقية المتعلقة بتنمية الصادرات غير النفطية.
- التنسيق بين خطط تنمية الصادرات على المدى البعيد وبرامج الترويج للصادرات على المدى القصير والمتوسط.
- اتخاذ الإجراءات الملائمة لمكافحة حالات الإغراق وتقليص ظاهرة تدفق السلع المغشوشة والمقلدة المستوردة من الخارج.
- إقامة مناطق صناعية مخصصة للتصدير، والنظر في إقامة "مناطق تجارة حرة" في المواقع المناسبة، مع تزويدها بالتجهيزات الأساسية، وتوفير الحوافز المختلفة لجذب الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، للإسهام في تنمية أنشطة إعادة التصدير.
- تطوير نظام متكامل "لبيانات ومعلومات التصدير"، وتعزيزه بقواعد بيانات متخصصة لتلبية احتياجات المصدرين والمستثمرين.

- تبني مجموعة متكاملة من الإجراءات لتقليل العجز المستمر في ميزان الخدمات والتحويلات، وذلك في إطار سياسات تحسين أوضاع ميزان المدفوعات.

## ٤/٤/١/١٦ الأهداف المحددة

تتمثل أهم الأهداف المحددة لتنمية قطاع التجارة الخارجية وتطويره، خلال خطة التنمية التاسعة (بالأسعار الجارية)، في الآتي:

- نمو إجمالي الصادرات بالأسعار الجارية بنحو (٥,٥٪) في المتوسط سنوياً.
- نمو صادرات تكرير النفط بالأسعار الجارية بنحو (١١,٣٪) في المتوسط سنوياً.
- نمو صادرات البتروكيماويات بالأسعار الجارية بنحو (٨,٤٪) في المتوسط سنوياً.
- نمو الصادرات الخدمية بالأسعار الجارية بنحو (١٣,٩٪) في المتوسط سنوياً.
- نمو إجمالي الواردات بالأسعار الجارية بنحو (١٢٪) في المتوسط سنوياً.

الصفحة

٢٦١

## ٢/١٦ التجارة الداخلية

### ١/٢/١٦ المقدمة

شهد قطاع التجارة الداخلية العديد من التطورات خلال سنوات خطة التنمية الثامنة، وفي مقدمتها التوسع في تسجيل الشركات والمؤسسات الفردية والوكالات والعلامات التجارية، وزيادة تراخيص مكاتب المهن الحرة والمختبرات الأهلية، إضافة إلى معايرة أجهزة الوزن والقياس وفحص المواد والسلع المحلية والمستوردة، فضلاً عن زيادة التسهيلات والدعم التمويلي والتسويقي المقدم من الحكومة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وعلى الرغم من التطورات التي شهدتها القطاع، فإن توقعات خطة التنمية التاسعة تشير إلى بعض القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها، وفي مقدمتها الحاجة لتصنيف الأنشطة التجارية، فضلاً عن توفير قاعدة بيانات متكاملة، إضافة إلى مواصلة جهود تذليل معوقات تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورفع نسبة العمالة الوطنية في هذا القطاع، والحد من الممارسات الاحتكارية، وتفعيل نظام مكافحة الغش التجاري، بجانب التوصل إلى حلول فاعلة لمعالجة ظاهرتي التستر التجاري وإصدار شيكات دون رصيد.

التجارة

الفصل ١٢

يتناول هذا الجزء من الفصل الوضع الراهن لقطاع التجارة الداخلية موضحاً التطورات التي شهدتها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، ويلقى الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

## ٢/٢/١٦ الوضع الراهن

### ١/٢/٢/١٦ مؤشرات التجارة الداخلية

يسهم قطاع التجارة الداخلية في تنمية مصادر الدخل الوطني، وتوفير احتياجات المواطنين من السلع والخدمات، إلى جانب توفير فرص العمل. ويشتمل هيكل القطاع على عدد كبير من المنشآت الفردية، التي تمارس أنشطتها بحرية في إطار التنظيم المؤسسي واللوائح ذات الصلة. ويخضع هذا القطاع لرقابة وزارة التجارة والصناعة وإشرافها وتوجيهها، كما تتعاون الغرف التجارية الصناعية مع الوزارة في رعاية مصالح الشركات والمؤسسات التجارية العاملة في هذا القطاع. وقد شهد القطاع نشاطاً ملموساً خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة، إذ تضاعف عدد السجلات القائمة تقريباً، خلال المدة ٢٤/٢٥/١٤ - ٢٨/٢٩/١٤هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، مرتفعاً من ٣٧٣٢٢ سجلاً إلى ٦٨٤١٢ سجلاً خلال هذه المدة، أي بمعدل نمو بلغ نحو (١٦,٤٪) في المتوسط سنوياً. وقد كان قطاع الخدمات الجماعية والشخصية أسرع القطاعات نمواً في عدد السجلات، حيث بلغت نسبة الزيادة (٥٤,٣٪) في المتوسط سنوياً، حل بعده قطاع التشييد والبناء بزيادة بلغت نحو (٢٧,١٪) في المتوسط سنوياً، ثم قطاع النقل والتخزين بزيادة بلغت نحو (٢٣,٢٪) في المتوسط سنوياً.

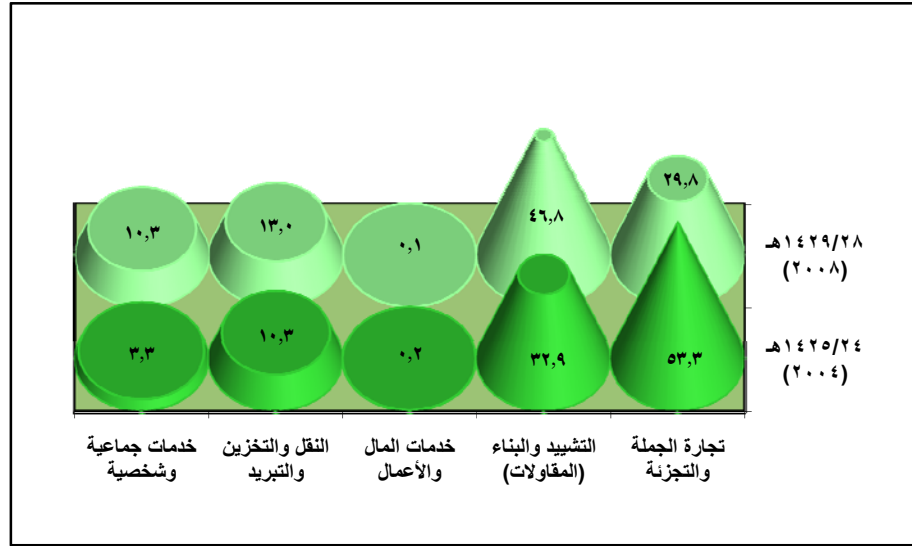
وقد ظلت قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء (المقاولات)، والنقل والتخزين والتبريد تستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي السجلات القائمة، وإن كانت حصة هذه القطاعات من إجمالي السجلات القائمة قد انخفضت من (٩٦,٥٪) في عام ٢٤/٢٥/١٤هـ (٢٠٠٤) إلى (٨٩,٦٪) في عام ٢٨/٢٩/١٤هـ (٢٠٠٨)، الشكل (١/٢/١٦).



الشكل (١/٢/١٦)

هيكل السجلات القائمة لأنشطة التجارة الداخلية  
خطة التنمية الثامنة (\*)

(%)



(\*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

الصفحة

٢٦٣

التجارة

الفصل ١٢

من ناحية أخرى، تعكس بيانات الجدول (١/٢/١٦)، تطور عدد الشركات المسجلة، وعدد التراخيص وشهادات المنشأ والمعايرة التي تم إصدارها خلال المدة ١٤٢٥/٢٤ - ١٤٢٩/٢٨ هـ (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨). وفيما يختص بالمعارض التجارية، تم في عام ١٤٢٩ هـ (٢٠٠٨) إقامة ١٩١ معرضاً بالملكة منها ٧ معارض للصناعات الوطنية، و ٩ معارض للمنتجات الاستهلاكية، و ٥٦ معرضاً تم إقامتها في الفنادق والأسواق الخيرية. أما فيما يختص بالقرارات المنظمة لحركة التجارة الداخلية، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥) وتاريخ ١٤٢٨/٢/١ هـ (٢٠٠٧/٢/١٩)، بشأن استمرار سعودة معارض ومحلات الذهب والمجوهرات، وإصدار نظام "مكافحة الغش التجاري" بموجب المرسوم الملكي (م/١٩) وتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٣ هـ (٢٠٠٨/٤/٢٩). وقد أسهمت تلك التطورات التنظيمية في تحسين كفاءة أداء القطاع، حيث تمكن من تحقيق معدل نمو يقدر بنحو (٥,٦%) في المتوسط سنوياً خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة، وهو معدل يقارب المعدل الذي استهدفته خطة التنمية الثامنة والبالغ نحو (٥,٧%) في المتوسط سنوياً.

الجدول (١/٢/١٦)  
نشاط التجارة الداخلية وخدماتها  
خطة التنمية الثامنة (\*)

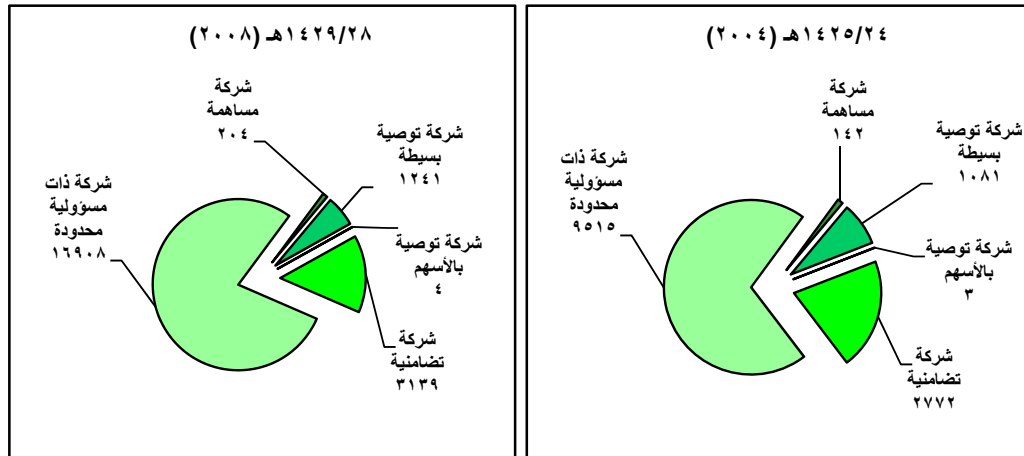
معدل النمو السنوي (المتوسط %)	١٤٢٩/٢٨ هـ (٢٠٠٨)	١٤٢٥/٢٤ هـ (٢٠٠٤)	وحدة القياس	بيان الأنشطة والخدمات
٢٥,٣	٢٨٣١	١١٤٨	شركة	تسجيل الشركات
٢٥,٦	٦٣٢٧٩	٢٥٤١٨	مؤسسة	تسجيل المؤسسات الفردية
٢٧,٦	٤٣٠	١٦٢	وكالة	تسجيل الوكالات التجارية
٣٠,٩	١٦٤٦٣	٥٦٠,٦	علامة	تسجيل العلامات التجارية
٧,٩	٦١٠	٤٥٠	مكتب	تراخيص مكاتب المهن الحرة
٣٣,٤	٣٢٠	١٠١	محل	تراخيص محلات الذهب ومشاعله
٩,٢	٢٥٩١٩٣	١٨٢٤٩٩	شهادة	إصدار شهادات المنشأ للمنتجات الوطنية
١٨,١	١٧٥٣٨	٩٠,٢٩	معايرة	معايرة أجهزة الوزن والقياس والمعايرة
٧٠,١	٢٩١٥١١٨	٣٤٨٤٧٠	عينة	فحص المواد والسلع المحلية والمستوردة وتحليلها

(\*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.  
المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

## ٢/٢/٢/١٦ الشركات التجارية

تطورت الجوانب التنظيمية والهيكلية للشركات العاملة في مجالات التجارة الداخلية خلال خطة التنمية الثامنة، كما تم تذليل كثير من المعوقات التي واجهتها المؤسسات الصغيرة، مما شجع على زيادة رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع. وتعكس بيانات الشكل (٢/٢/١٦) أهم مظاهر هذا التطور بحسب نوع الشركة، خلال المدة ١٤٢٥/٢٤ - ١٤٢٩/٢٨ هـ (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨)، والتي تتلخص في الآتي:

الشكل (٢/٢/١٦)  
تطور أعداد الشركات  
خطة التنمية الثامنة (\*)



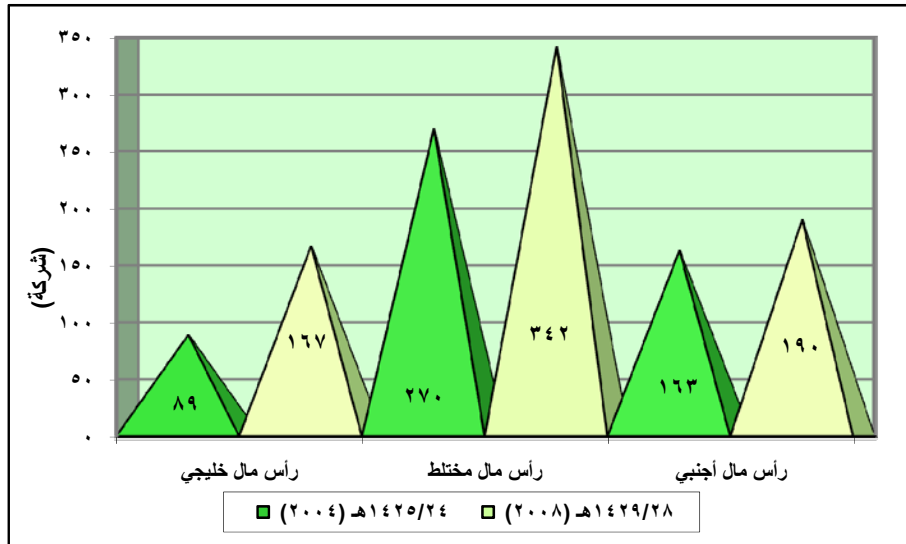
(\*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة (تراكمي).  
المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

- نمو أعداد شركات التوصية البسيطة بنحو (٨,١٤٪)، وشركات التوصية بالأسهم بنحو (٣٣,٣٪)، وشركات التضامن بنحو (٢,١٣٪)، والشركات ذات المسؤولية المحدودة بنحو (٧٧,٧٪)، والشركات المساهمة بنحو (٤٣,٧٪).
- نمو إجمالي رؤوس أموال الشركات المذكورة أعلاه بنحو (١٨٨,٦٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ - (٢٠٠٨) موازنة بإجمالي رؤوس أموالها في عام ١٤٢٥/٢٤هـ - (٢٠٠٤).

وتوضح بيانات الشكل (٣/٢/١٦) تطور أعداد الشركات (الخليجية والمختلطة والأجنبية) العاملة في أنشطة التجارة الداخلية، فضلاً عن رؤوس أموالها المستثمرة خلال المدة ١٤٢٥/٢٤هـ - ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٨). فقد شهدت مؤشرات هذه الشركات نمواً ملحوظاً خلال المدة المذكورة، سواء من حيث أعدادها أو رؤوس أموالها المستثمرة، إذ نما عدد هذه الشركات بنحو (٣٣,٩٪)، كما نمت رؤوس الأموال المستثمرة بنحو (٨١,٣٪)، وهي مؤشرات تعكس التحسن الذي شهده المناخ الاستثماري بالمملكة.

الشكل (٣/٢/١٦)

أعداد الشركات الخليجية والمختلطة والأجنبية  
خطة التنمية الثامنة (\*)



(\*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

## ٣/٢/٢/١٦ المواصفات والمقاييس

في ضوء قرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة الخاص باعتماد المواصفات القياسية الدولية، فضلاً عن الالتزامات الناجمة عن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، سعت الهيئة لتبني عدد كبير من المواصفات القياسية الدولية، حيث بلغ عدد المعتمد منها خلال خطة التنمية الثامنة ١٤٤٣٤ مواصفة قياسية سعودية، ليرتفع بذلك إجمالي عدد المواصفات المعتمدة إلى ١٦٧٢١ مواصفات في نهاية الخطة، كما تم تعديل وتحديث ٢١٥١ مواصفة، ليرتفع إجمالي عدد المواصفات التي تم تعديلها وتحديثها بنهاية الخطة إلى ٢٣٩٩ مواصفة. وقد تمت دراسة نحو ٤٤٢٥ ترخيصاً صناعياً للتأكد من توافر المواصفات القياسية المعتمدة في منتجات تلك المصانع، ليصل إجمالي عدد التراخيص الصناعية التي تمت دراستها إلى ٢٣٠٤٨ ترخيصاً في نهاية الخطة. كما منحت الهيئة حق استعمال علامة الجودة لعدد ١٠٨ منشآت وطنية خلال الخطة، ليصل إجمالي عدد هذه المنشآت بنهاية الخطة إلى ٢٨٣ منشأة، فضلاً عن اعتمادها ١٧ مختبراً ضمن برنامجها الخاص باعتماد مختبرات القطاع الخاص، ليصل عدد هذه المختبرات بنهاية الخطة إلى ٣١ مختبراً.

الصفحة

٢٦٦

لقد أنهت الهيئة "رمز (كود) البناء السعودي" في الإطار الزمني الذي استهدفته خطة التنمية الثامنة، وهو ما سينعكس إيجاباً على قطاع البناء والتشييد، نظراً لما اشتمل عليه من مواصفات وشروط فنية للبناء. وأصدرت الهيئة ٢٠٨٧ شهادة تصدير للمصانع الوطنية، فضلاً عن تقديمها ٢٥٩٩ استشارة فنية للجهات المختلفة خلال الخطة، كما بلغ عدد المعايير القياسية التي تم اختبارها في مختبرات المعايرة والمقاييس التابعة للهيئة خلال الخطة الثامنة ٢٢٨٧ معياراً.

## ٤/٢/٢/١٦ التطوير المؤسسي والتنظيمي

حظي تطوير الأنظمة واللوائح التجارية باهتمام ملحوظ خلال خطة التنمية الثامنة، وذلك من أجل تعزيز كفاءة النشاط التجاري وتحسين البيئة الاستثمارية، فضلاً عن تلبية متطلبات منظمة التجارة العالمية. فقد تم إنشاء وكالة لشؤون المستهلك بوزارة التجارة والصناعة، وجمعية أهلية مدنية مستقلة لحماية المستهلك، كما تم إصدار العديد من الأنظمة واللوائح مثل تنظيم جمعية حماية المستهلك، ونظام الرهن التجاري، ونظام مكافحة التستر، ونظام المنافسة، ونظام البيع بالتقسيط، ونظام الإيداع في المخازن، ونظام مكافحة الغش التجاري، ولائحة حماية المعلومات التجارية السرية، وضوابط طرح المساهمات العقارية، والقرار

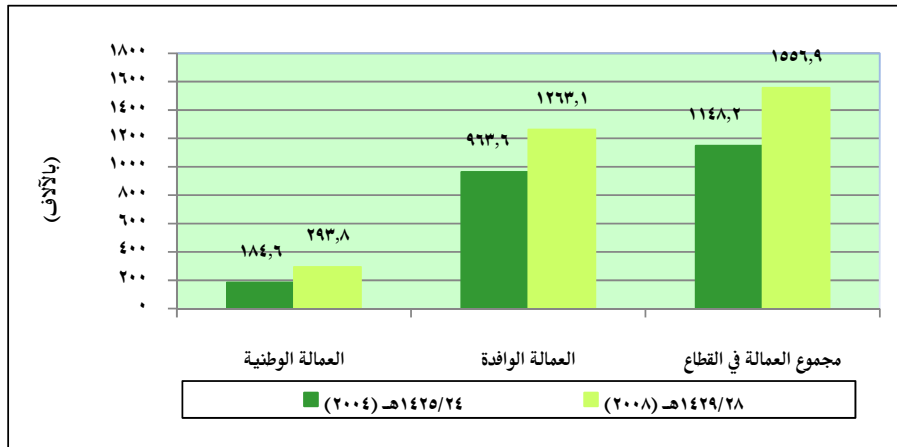
التنفيذي للسياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، ونظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي، والنظام الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وفي مجال المواصفات والمقاييس، تم اعتماد لائحة "بطاقة كفاءة استهلاك الطاقة للأجهزة الكهربائية" وتنفيذها، كما تم اعتماد اللوائح الفنية لأجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات، وعددها ٥٧ لائحة، لكونها مواصفة قياسية سعودية إلزامية، وذلك بالتعاون مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات. وتتولى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، بالتعاون مع وزارة المياه والكهرباء، دراسة توحيد الجهد الكهربائي بالمملكة بناءً على النظام الدولي.

### ٥/٢/٢/١٦ العمالة

تعكس بيانات الشكل (٤/٢/١٦)، ارتفاع حجم العمالة في قطاع التجارة الداخلية من نحو ١,١٥ مليون عامل في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١,٥٦ مليون عامل في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٧,٩٪)، ومن ثم ارتفعت حصة القطاع من إجمالي العاملين في المملكة من نحو (١٦٪) إلى نحو (١٩,٥٪) خلال المدة نفسها. أما على صعيد توظيف المواطنين الوظيف، فقد ارتفعت نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العمالة في القطاع من (١٦,١٪) إلى (١٨,٩٪) خلال المدة المذكورة، إلا أن هذا القطاع ما زال في حاجة ماسة لتكثيف الجهود لتعزيز فرص توظيف العمالة الوطنية.

الشكل (٤/٢/١٦)  
العمالة في قطاع التجارة الداخلية  
خطة التنمية الثامنة (\*)



(\*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

## ٣/٢/١٦ القضايا والتحديات

### ١/٣/٢/١٦ تصنيف الأنشطة التجارية

هناك حاجة ملحة لتوفير قواعد بيانات متكاملة يتم من خلالها تصنيف أنشطة التجارة الداخلية، سواءً على المستوى القطاعي أو على مستوى المجموعات الرئيسية للسلع والخدمات. وتشكل تلك القواعد البيانية منطلقاً لتحديد السياسات والبرامج الملائمة لتنمية القطاع وعلاج مشكلاته الهيكلية تعزيزاً لمستوى كفاءة أدائه، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وبناءً عليه، ستقوم وزارة التجارة والصناعة بتكثيف جهودها بالتعاون مع مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ومجلس الغرف السعودية، وجميع الجهات المعنية، وذلك بالعمل على عدة محاور من أهمها:

\* إعداد الدراسات المتعلقة بتصنيف مختلف أنشطة التجارة الداخلية، انطلاقاً من التجارب الدولية الناجحة، مع وضع معايير لمتابعة الأداء، سواءً على المستوى القطاعي أو المجموعات الرئيسية للسلع والخدمات.

\* إجراء المسوحات الميدانية الملائمة لتوفير قواعد بيانات تعكس الأوضاع الراهنة لأنشطة التجارة الداخلية، فضلاً عن توفير قاعدة بيانات متكاملة عن الأنشطة المختلفة في هذا القطاع.

الصفحة

٢٦٨

### ٢/٣/٢/١٦ المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تعاني معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من ضعف قدراتها التمويلية والتنظيمية والتسويقية، مما يعيق كفاءة أدائها، ويشكل ذلك تحدياً مهماً أمام تفعيل الدور التنموي لقطاع التجارة الداخلية. لذا، تحرص خطة التنمية التاسعة على تذليل "معوقات تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة" من خلال تكثيف المبادرات الحكومية والخاصة في المجالات الآتية:

\* دعم برنامج "كفالة" لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذي يديره صندوق التنمية الصناعية السعودي، وتذليل المعوقات التي تعترض تطوره وتوسيع أنشطته، لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تخطي عقبة التمويل، على أن يتولى البرنامج إعداد تقارير سنوية تبرز مؤشرات أدائه وفرص التطوير فيها وإصدارها.

\* توفير قواعد بيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة، مع تصنيفها حسب طبيعة النشاط وحجم رأس المال والقوى العاملة، حتى يمكن متابعة مؤشرات نموها، ومدى إسهامها في تنمية قطاع التجارة الداخلية.

- \* التوسع في تقديم المعونات الفنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، سواءً خلال مرحلة إعداد دراسات الجدوى، أو لتذليل المعوقات التنظيمية والتسويقية.
- \* الاستفادة من البرامج الدولية الموجهة لتطوير وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كبرامج البنك الدولي ومنظمة اليونيدو، مع التركيز على التنسيق بين المبادرات الحكومية والخاصة، فضلاً عن تشجيع الغرف التجارية الصناعية على إنشاء وحدات إدارية على مستوى المناطق، تختص بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- \* نشر ثقافة العمل الحر في المجتمع، من خلال وسائل الإعلام المختلفة، لإبراز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليص معدلات البطالة.
- \* الاستمرار في دعم رأس مال البنك السعودي للتسليف والادخار، لتمكينه من التوسع في تقديم القروض المهنية، فضلاً عن تنمية الأنشطة المختلفة للتجارة الداخلية.

### ٣/٣/٢/١٦ الضغوط التضخمية

تشكل الضغوط التضخمية التي تظهر بين الحين والآخر أحد أهم التحديات التي ينبغي الحد من تأثيرها، خاصة ما يتعلق بأسعار المنتجات الغذائية والتموينية، وبعض السلع والمواد الأساسية مثل مواد البناء. وقد شهدت المملكة خلال السنوات القليلة الماضية ضغوطاً تضخمية، أغلبها ناجم عن أسباب خارجية، إلا أنها استطاعت احتواء هذه الضغوط التضخمية عبر مجموعة من الإجراءات التي تعززت في وقت لاحق بتراجع الأسعار العالمية لبعض السلع، على أثر نشوء الأزمة المالية العالمية. وتحليل تطور مؤشرات التضخم في المملكة خلال المدة القليلة الماضية، يتبين أن هناك عدداً من العوامل الداخلية أسهمت أيضاً في ارتفاعه، والتي تصدى لها قرار مجلس الوزراء رقم (١١) وتاريخ ١٤٢٩/١/١٩هـ (٢٠٠٨/١/٢٨) في إطار منظومة من السياسات والإجراءات العاجلة، التي تم التوجيه بتنفيذها ومنها:

- \* التأكيد على تفعيل نظام المنافسة.
- \* منع جميع أشكال الممارسات الاحتكارية، وإعادة النظر في نظام الوكالات التجارية لمنع الاحتكار.
- \* الإسراع في إنهاء مشروع نظام السياسة التموينية.
- \* تكثيف جهود مراقبة الأسعار ومكافحة الغش التجاري.

\* استمرار وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الاقتصاد والتخطيط (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات) ووزارة المالية (مصلحة الجمارك)، والجهات المعنية الأخرى في إجراء مسوحات ميدانية دورية (أسبوعية وشهرية) للأسواق لرصد تحركات الأسعار ونشرها.

وتعزيزاً لحماية قطاع التجارة الداخلية من الضغوط التضخمية خلال سنوات خطة التنمية التاسعة، ينبغي متابعة تنفيذ القرارات الصادرة في هذا الشأن، وذلك في ضوء التطورات المستقبلية لمعدلات التضخم، وخاصة فيما يتعلق بمنع الممارسات الاحتكارية وتفعيل نظام المنافسة، ومراقبة الأسعار، وتشديد العقوبات على المتلاعبين بالأسعار المحلية للسلع الغذائية والتموينية والأساسية.

### ٤/٣/٢/١٦ الغش التجاري والصناعي والسلع المقلدة

تنطوي ظاهرة "الغش التجاري والصناعي والسلع المقلدة" على مخاطر (اقتصادية واجتماعية وصحية)، وهي أكثر انتشاراً في أسواق الدول النامية. وحتى يمكن التخلص من هذه الظاهرة السلبية، تستهدف خطة التنمية التاسعة، تفعيل "نظام مكافحة الغش التجاري" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٤٢٩هـ — (٢٩/٤/٢٠٠٨)، مع التركيز على:

\* تفعيل مهمات الأجهزة الرقابية والتنفيذية المسؤولة عن منع انتشار السلع المقلدة والمغشوشة.

\* دعم الإمكانيات المادية والبشرية للجان مكافحة الغش التجاري، وتكثيف الجولات الرقابية على الأسواق المحلية من قبل مراقبي وزارة التجارة والصناعة لضبط السلع المغشوشة والمقلدة، واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المتعاملين فيها.

\* زيادة أعداد المختبرات بالمنافذ الجمركية للتوسع في فحص السلع المستوردة.

\* تشديد العقوبات لردع المخالفين في مجال إنتاج السلع المغشوشة والمقلدة أو بيعها أو الترويج لها.

\* دعم "جمعية حماية المستهلك"، وتفعيل مهماتها، مع نشر الوعي الاستهلاكي بين المواطنين.

\* تنسيق الجهود على الصعيدين الخليجي والعربي لوضع آليات موحدة لمكافحة ظاهرة الغش التجاري والصناعي والسلع المقلدة.

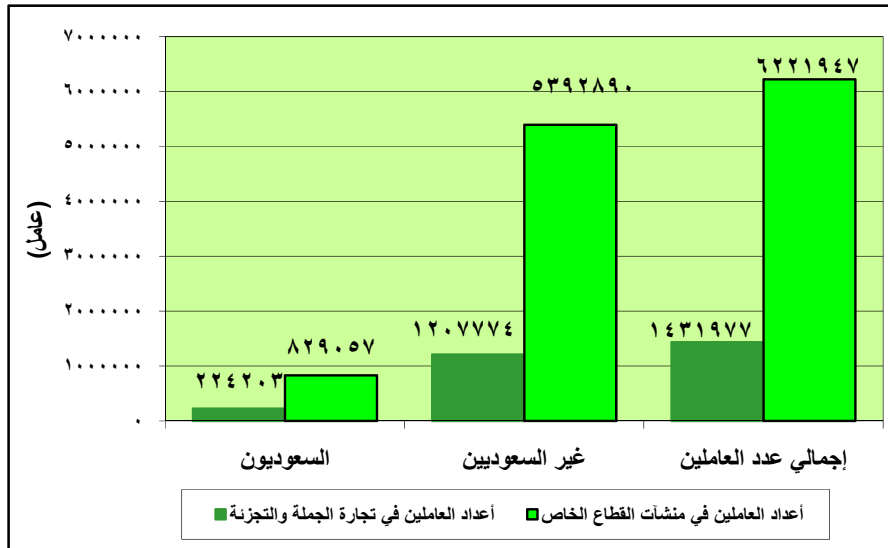


## ٥/٣/٢/١٦ مساهمة العمالة الوطنية

على الرغم من الجهود التي تبذلها مختلف الوزارات والجهات المعنية لزيادة الفرص الوظيفية للعمالة الوطنية إلا أن قطاع التجارة الداخلية ما يزال يعاني من انخفاض نسبة العمالة الوطنية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٥٠) الصادر في عام ١٤١٥هـ القاضي بزيادة العمالة السعودية في المؤسسات والشركات بنسبة (٥٪) سنوياً، وقرارات سعودة بعض الأنشطة التجارية. وعلى سبيل المثال، بموازنة أعداد العاملين السعوديين في تجارة الجملة والتجزئة مع إجمالي أعداد العاملين السعوديين في القطاع الخاص خلال عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، تشير بيانات وزارة العمل عن العمالة المسجلة لديها إلى أن نسبة مشاركة السعوديين في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة البالغة نحو (١٥,٧٪) من إجمالي العاملين في نشاط تجارة الجملة والتجزئة خلال عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، أفضل من نسبة مشاركتهم في جميع أنشطة القطاع الخاص خلال العام نفسه، والتي بلغت (١٣,٣٪)، الشكل (٥/٢/١٦). إلا أنه على الرغم من تلك المؤشرات، فلا تزال هناك إمكانات كبيرة لإيجاد فرص وظيفية للسعوديين، بإحلالهم محل العمالة الوافدة في الكثير من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة. ولهذا، تولي خطة التنمية التاسعة أهمية خاصة لتطوير آليات توظيف القوى العاملة الوطنية في قطاع التجارة الداخلية في إطار "الاستراتيجية الوطنية للتوظيف".

الشكل (٥/٢/١٦)

العاملون في مجال تجارة الجملة والتجزئة  
١٤٢٩/٢٨هـ - (٢٠٠٨)



المصدر: وزارة العمل.

## ٦/٣/٢/١٦ التستر التجاري وإصدار شيكات دون رصيد

برزت ظاهرة التستر التجاري مع التوسع في النشاط الاقتصادي والتجاري والخدمي واتساع النطاق العمراني للمدن والقرى في مختلف المناطق. ومن المتوقع أن يسهم صدور نظام مكافحة التستر في الحد من هذه الظاهرة. وتستهدف خطة التنمية التاسعة الارتقاء بأداء موظفي الضبط والتفتيش الإداري، وتكثيف جهود سعودة الأنشطة التجارية التي تنتشر فيها ظاهرة التستر.

من ناحية أخرى، لا تزال قضية إصدار شيكات دون رصيد تشكل تحدياً لا يستهان به، رغم تجريمها وفقاً لنظام الأوراق التجارية. إن استمرار هذه المشكلة يؤدي إلى فقدان الثقة بالشيك كأداة وفاء تقوم مقام النقود، مع ما لذلك من أثر سلبي على مجمل الحركة التجارية. وتسعى الخطة التاسعة إلى تحقيق الإجراءات المناسبة للقضاء على هذه الظاهرة، وحماية التعامل بالشيكات كأداة وفاء، ومواصلة الجهود المكثفة للتوعية بأهمية الشيك في المعاملات التجارية والمدنية، مع تبني الآليات الملائمة لتعزيز التعامل بالشيك بما فيها إعادة النظر في العقوبات الواردة في نظام الأوراق التجارية.

الصفحة

## ٧/٣/٢/١٦ المساهمات العقارية

٢٧٢

تؤدي المساهمات العقارية دوراً مهماً في تنمية القطاع العقاري وتنشيطه بما يخدم أهداف تنمية باقي القطاعات الإنتاجية والخدمية. إلا أنه خلال خطة التنمية الثامنة، برزت ظاهرة تعثر بعض المساهمات العقارية، حيث تعثرت نحو ٤٧ مساهمة، استثمر فيها نحو ٦٩٢٨ مليون ريال، وشكلت نحو (٥٢٪) من إجمالي قيمة المساهمات في هذا المجال التي تم الترخيص لها من قبل وزارة التجارة والصناعة.

لقد اتخذت وزارة التجارة والصناعة العديد من الإجراءات والآليات لتصفية تلك المساهمات المتعثرة وضمان حفظ حقوق المساهمين. وقد نجحت تلك الجهود في تصفية العديد من المساهمات المتعثرة دون الإضرار بحقوق المساهمين.

إلا أنه في ضوء الاستمرار في الاعتماد على المساهمات العقارية للاعتبارات المشار إليها آنفاً، ولمعالجة أسباب تعثر تلك المساهمات وحفظ حقوق المساهمين فيها، وتنظيمها، فقد صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢٢٠) وتاريخ ٢٢/٨/٢٠١٤هـ — (٢٠٠٥/٩/٢٦)، بشأن ضوابط طرح المساهمات العقارية، وذلك بإنشاء صندوق استثماري عقاري، وفقاً للوائح التي أعدتها وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع هيئة السوق المالية.

هذا وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٠) وتاريخ ١٤٢٩/٥/٧هـ —  
(٢٠٠٨/٥/١٢) القاضي بالتعجيل بتصفية جميع المساهمات العقارية المتعثرة. وتولي خطة  
التنمية التاسعة اهتماماً خاصاً بإيجاد أطر تنظيمية ومؤسسية فعالة، لمتابعة أداء المساهمات  
العقارية، والارتقاء بدورها في تنمية القطاع العقاري.

## ٤/٢/١٦ استراتيجية التنمية

### ١/٤/٢/١٦ الرؤية المستقبلية

تفعيل الدور التنموي لقطاع التجارة الداخلية من خلال زيادة مساهمته في تنمية  
القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتوفير الفرص الوظيفية لأكبر عدد ممكن من العمالة الوطنية،  
فضلاً عن تلبية احتياجات الأسواق المحلية من المنتجات المحلية والمستوردة وتحقيق الأمن  
الغذائي، وذلك في إطار من المنافسة، مع القضاء على جميع أشكال الممارسات  
الاحتكارية.

### ٢/٤/٢/١٦ الأهداف العامة

- تنمية التجارة الداخلية وتوجيهها نحو تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني، وزيادة مساهماتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي.
- تحفيز الاستثمارات الخاصة للعمل في هذا القطاع، مع تشجيع المنشآت الوطنية على الاندماج لتكوين كيانات كبيرة، أكثر قدرة على المنافسة، فضلاً عن التمتع بمزايا اقتصاديات الحجم.
- تأهيل القوى العاملة الوطنية لإحلالها محل العمالة الوافدة في هذا القطاع.
- ضمان تلبية احتياجات الأسواق المحلية، في مختلف مناطق المملكة، من السلع والخدمات، وفقاً للمواصفات الوطنية والدولية، وبأسعار مناسبة من خلال سوق تنافسي.
- الحد من الممارسات الضارة بالتجارة الداخلية كالغش التجاري، والإغراق والتستر التجاري، والممارسات الاحتكارية.
- تعزيز الجهود التطويرية للمواصفات القياسية السعودية ونظم الجودة، ورفع مستوى الالتزام بالمواصفات المعتمدة، خاصة في الصناعات الوطنية.

## ٣/٤/٢/١٦ السياسات

- مراجعة طرق ممارسة العمل التجاري والإجراءات والأساليب المتبعة وتطويرها، والعمل على تسييرها وفق احتياجات الاقتصاد الوطني.
- تصنيف الأنشطة المختلفة للتجارة الداخلية، سواء على المستوى القطاعي أو المجموعات الرئيسية للسلع والخدمات، وإجراء المسوحات الميدانية اللازمة لتوفير قاعدة بيانات متكاملة عن أوضاع التجارة الداخلية.
- مواصلة جهود إزالة المعوقات التي تعترض تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على دعم وتطوير "برنامج كفاءة" الذي يديره صندوق التنمية الصناعية السعودي، وتوفير قاعدة بيانات متكاملة تعكس تطور أوضاع ومؤشرات تلك المشروعات، إضافة إلى نشر ثقافة "العمل الحر".
- وضع الآليات الكفيلة بتحقيق التطبيق الكامل "لنظام مكافحة الغش التجاري" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٤٢٩هـ - (٢٩/٤/٢٠٠٨)، مع تكثيف حملات الرقابة والتفتيش، وتشديد العقوبات، ودعم "جمعية حماية المستهلك"، فضلاً عن تنسيق الجهود على الصعيدين الخليجي والعربي لمكافحة هذه الظاهرة السلبية.
- تكثيف الجهود لزيادة العمالة الوطنية في هذا القطاع، من خلال التعرف على متطلبات العمل فيه، وتقديم البرامج التعليمية والتدريبية المناسبة.
- تعزيز الثقة في التعامل بالأوراق التجارية، ومكافحة الإغراق السلي والتستر التجاري، وتشديد العقوبات على الممارسات الاحتكارية، وتفعيل مهمات "مجلس حماية المنافسة" لضمان التطبيق الصارم لنظام المنافسة.
- مواصلة جهود تصفية المساهمات العقارية المتعثرة وحفظ حقوق المساهمين، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٣٠) وتاريخ ٧/٥/١٤٢٩هـ - (١٢/٥/٢٠٠٨).
- زيادة مستوى الوعي الاستهلاكي لدى المواطنين، وذلك من خلال تعريفهم بأساليب التحقق من جودة السلع وصلاحياتها ومطابقتها للمواصفات، مع تشديد العقوبات على الأنشطة التي لا تلتزم بالمواصفات المعتمدة.
- تنسيق المبادرات الحكومية والخاصة وتفعيلها في مجالات نشر الوعي البيئي بين العاملين في القطاع، وذلك من خلال برامج توعوية مشتركة، تتم برعاية كل من وزارة التجارة والصناعة والغرفة التجارية الصناعية.

- دعم جهود صندوق التنمية الصناعية السعودي في مجال تقديم الاستشارات الفنية، سواء من خلال المساعدة في إعداد دراسات الجدوى أو تذليل المعوقات الفنية والتنظيمية والتسويقية.
- تكثيف جهود الغرف التجارية الصناعية الرامية إلى توعية المستوردين بأهمية تطوير أنشطتهم وقدراتهم للتعامل مع المتغيرات والمستجدات في السوقين المحلي والدولي.
- توفير مخزون استراتيجي من السلع التموينية الغذائية الأساسية للحد من الزيادات المفاجئة في الأسعار، ومقابلة أي نقص في المعروض من السلع، ومواجهة الأزمات الطارئة.

#### ٤/٤/٢/١٦ الأهداف المحددة

- دعم "برنامج كفاءة" وتطويره، فضلاً عن متابعة أدائه ومنجزاته من خلال تقرير سنوي يصدر عنه.
- توفير قاعدة بيانات متكاملة، عن الأنشطة المختلفة للتجارة الداخلية، مع تصنيفها على المستوى القطاعي والمجموعات الرئيسية للسلع والخدمات.
- تحقيق زيادة مطردة في تسجيل الشركات والمؤسسات والوكالات التجارية، وكذلك العلامات التجارية وشهادات المنشأ، وتراخيص المختبرات الأهلية، بما يتناسب مع زيادة الطلب عليها.

#### ٥/٢/١٦ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة نحو (٥٩٨,١) مليون ريال، وأما المتطلبات المالية المخصصة لقطاع التجارة تدخل ضمن المبالغ المخصصة لوزارة التجارة والصناعة.

الصفحة

٢٧٦